الأمم المتحدة

A/AC.109/2012/12

الجمعية العامة

Distr.: General
8 March 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية ٣

ثالثا – الميزانية ٥

رابعا – الأحوال الاقتصادية ٦

ألف – لمحة عامة ٦

باء – مصائد الأسماك والزراعة والثروة الحيوانية ٦

* ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

ملاحظة جرى استقاء المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك المعلومات التي قدمتها حكومة الأرجنتين والمعلومات المتاحة في المصادر العامة. وقد بعثت الدولة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة

290312 290312 12-25737 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جيم – السياحة ٧
دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة ٧
هاء – البيئة والهيدروكربونات ٨
خامسا – الأحوال الاجتماعية ٩
ألف – لمحة عامة ٩
باء – الصحة العامة ٩
جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ١٠
دال – التعليم ١٠
سادسا – إزالة الألغام والمسائل المتصلة بذلك ١٠
سابعا – الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية ١١
ثامنا – نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة ١١
تاسعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٢
ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٢
باء – موقف حكومة الأرجنتين ١٣
عاشرا – نظر الأمم المتحدة في المسألة ١٤
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .. ١٤
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ١٥
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٧

أولا – لمحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس) إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ويتألف من جزيرتين كبيرتين تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، ويبلغ مجموع مساحة هذا الإقليم نحو ١٢ ١٧٣ كيلومترا مربعا. وتقع جزر فوكلاند (مالفيناس) في جنوب المحيط الأطلسي على مسافة تبعد نحو ٧٧٠ كيلومترا الى الشمال الشرقي من كيب هورن، وقرابة ٤٨٠ كيلومترا إلى الشرق من أمريكا الجنوبية القارية. ومن جزر فوكلاند (مالفيناس) تُدار جزر جورجيا الجنوبية الواقعة على بعد ١ ٣٠٠ كلم تقريبا جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساندويتش الجنوبية الواقعة على بعد ٧٥٠ كيلومترا تقريبا شرقي جنوب شرق جورجيا الجنوبية، كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) منصب مفوض جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية بالإضافة إلى منصبه ذاك. وحسب نتائج أحدث تعداد (٢٠٠٦)، يبلغ عدد سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) ٢ ٤٧٨ نسمة (ليس من بينهم السكان الغائبون مؤقتا والمدنيون المرتبطون بالعمل مع وزارة الدفاع)، وهذا هو أكبر عدد من السكان منذ عام ١٩٣١. وثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية

٢ - إن الدستور الذي أُقر في عام ٢٠٠٨ ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الصك القانوني لعام ٢٠٠٨، رقم ٢٨٤٦) يقابل باحتجاج من الأرجنتين (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخب أعضاء المجلس التشريعي رئيسا يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع الجمعية التشريعية كرئيس للخدمة العامة لتنفيذ السياسات. ويتولى كل عضو المسؤولية عن حقيبة معينة ويعمل بالتعاون الوثيق مع الإدارات المعنية. ولا يضطلع أعضاء الجمعية بمسؤوليات وزارية. أما مسائل السياسة العامة، فينظر فيها المجلس التنفيذي الذي يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية الذين يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبيهما لا يحق لهما التصويت. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي إلا أنه لا يحق لهما التصويت. ويضطلع الحاكم الذي تعينه المملكة المتحدة بالمسؤولية عن السياسة الخارجية والدفاع. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية وبموافقتها، أن يضع القوانين لإقرار السلم

والنظام والحكم الرشيد في الإقليم، وتظل للتاج البريطاني السلطة الكاملة لوضع القوانين لإقرار السلم والنظام والحكم الرشيد في الإقليم.

٣ - وأجريت آخر انتخابات عامة لاختيار أعضاء الجمعية التشريعية الثمانية جميعهم في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ينتمي خمسة منهم إلى الدوائر الحضرية في الإقليم (ستانلي) وثلاثة إلى الضواحي (أي المقيمين خارج المدينة الوحيدة الموجودة في الإقليم)، لمدة أربع سنوات. وقد تولى الحاكم الحالي، نايغل هايوود، منصبه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٤ - وخلال عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢، استمرت الأرجنتين والمملكة المتحدة في تكرار موقفيهما بشأن مختلف الجوانب الدستورية والعسكرية والاقتصادية لنزاع السيادة على الإقليم . وشمل ذلك إصدار رسائل خطية وإصدار نشرات صحفية من لدن الأرجنتين في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بمناسبة الاحتفال بـ ''يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس'' وغيرها من المناطق، وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ''بمناسبة الذكرى السنوية الأخيرة لاحتلال المملكة المتحدة غير المشروع لجزر مالفيناس''، وإبداء ملاحظات إلى وسائط الإعلام، إضافة إلى إصدار المملكة المتحدة رسائل خطية موجهة إلى الأمم المتحدة بشأن رفض المطالبات الإقليمية وغيرها من المطالبات التي تقدمها الأرجنتين (انظر A/AC.109/2011/14؛ و A/66/653، المرفق؛ و A/66/677، المرفق).

٥ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، التقى الأمين العام بوزير خارجية الأرجنتين، هكتور تيمرمان، وناقش معه آخر التطورات المتعلقة بجزر فوكلاند (مالفيناس). وقام وزير الخارجية، في جملة أمور، بتقديم احتجاج على ما أسماه عمل المملكة المتحدة على ''عسكرة منطقة جنوب المحيط الأطلسي''، والتمس دعم الأمين العام للحوار في سياق مساعيه الحميدة. وعبر الأمين العام عن قلقه إزاء التلاسن الذي يزداد حدة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن هذه المسألة. وأعرب عن أمله في أن تتجنب حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة تصعيد النزاع وأن تسويا خلافاتهما سلميا وعن طريق الحوار. وأعاد الأمين العام تأكيد أن مساعيه الحميدة لحل النزاع تظل متاحة على أن يلتمسها كلا البلدين.

٦ - وعلاوة على ذلك، عبر وزير خارجية الأرجنتين عن ذات الاحتجاج في اجتماعين مع كل من رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة، وأعقب ذلك بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمعية العامة أفاد فيها أن الأرجنتين ''مضطرة ... لتحذير المجتمع الدولي، عن طريق الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، من العسكرة البريطانية المتزايدة لجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها''. ولدى الأرجنتين معلومات تحذر من أن ''غواصة نووية قادرة على نقل أسلحة نووية قد أُرسلت إلى منطقة

جنوب المحيط الأطلسي''. وإضافة إلى ذلك، أشارت الرسالة إلى أن ''التصعيد العسكري البريطاني لا يشكل مصدر قلق للأرجنتين فحسب، وإنما أيضا لبلدان المنطقة وغيرها من البلدان''، كما أشارت إلى رفض ''الانتشار العسكري البريطاني في المنطقة'' الذي عبر عنه اتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات. وفي اليوم نفسه، دعا وزير الخارجية، خلال مؤتمر صحفي، إلى البدء في إجراء حوار بشأن السيادة على الجزر وحث المملكة المتحدة على الامتثال لقرارات الجمعية العامة المتعددة، التي دعت الطرفين إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات والامتناع عن عسكرة منطقة جنوب المحيط الأطلسي (انظر A/66/696-S/2012/86، المرفق).

٧ - وأفاد الممثل الدائم للمملكة المتحدة، مارك ليال غرانت، خلال مؤتمر صحفي عقده في اليوم نفسه، أن اتهامات الأرجنتين ''تجافي بلا شك العقل والمنطق''. وقد وجهت المملكة المتحدة رسالة إلى الأمين العام في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ بينت فيها أنه ''لم يطرأ تغير'' على الوضع العسكري للمملكة المتحدة، وأنه ''قائم فقط من أجل حماية حقوق وحريات شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبلهم السياسي والثقافي والاقتصادي''. واعتبرت المملكة المتحدة الاتهامات بأنها ''لا مبرر لها ولا تقوم على أي أساس'' مشيرة إلى أنها ''تلقي بظلال من الشك حول عتبة الأدلة التي تستخدمها جمهورية الأرجنتين في جميع ادعاءاتها السياسية''. وفي حين رأت المملكة المتحدة أن هناك فرصا كثيرة للتعاون في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، فإنها اعتبرت أن الإجراءات التي اتخذتها الأرجنتين مؤخرا ''تشكك في التزام جمهورية الأرجنتين بالتعاون السلمي في جنوب الأطلسي والتقيد بالقانون الدولي''. وأفادت المملكة المتحدة أنه ''لا مجال لإجراء أي مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند، الآن أو مستقبلا، إلا إذا حان الوقت الذي يعرب فيه سكان الجزر أنفسهم عن رغبتهم في ذلك'' (انظر A/66/706، المرفق).

٨ - وترد أدناه معلومات إضافية عن موقفي الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الأرجنتين.

ثالثا - الميزانية

٩ - تبدأ السنة المالية في الإقليم في ١ تموز/يوليه وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يبذل الإقليم قصارى جهده للحفاظ على توازن الميزانية. وفي السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بلغ التقدير المعتمد لمجموع الإيرادات ٤٦,٥ مليون جنيه استرليني، منها ١٣,٥ مليون جنيه استرليني يقدر أن ترد من مصائد الأسماك، و ٥,٥ ملايين جنيه استرليني من إيرادات الاستثمار، و ١٢,٣ ملايين جنيه استرليني من الضرائب،

و ٦,١ ملايين جنيه استرليني من الأشغال العامة. وخلال الفترة نفسها، بلغ تقدير النفقات المنقح ٤٦,٤ مليون جنيه استرليني.

رابعا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

١٠ – قدرت الدولة القائمة بالإدارة الناتج المحلي الإجمالي للجزر بنحو ١٠٠ ملايين جنيه استرليني في السنة. ويقدر نصيب الفرد من هذا الناتج بما يناهز ٠٠٠ ٤٠ جنيه استرليني. وتشير الزيادة في إيرادات ضريبة الشركات إلى نمو القطاع الخاص. ولا تزال صناعة صيد الأسماك تمثل أهم قطاع في الاقتصاد (إذ تشكل نحو ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وشهد قطاع السياحة وقطاعات أخرى، مثل الإنتاج الحيواني وتجهيز المنتجات الحيوانية، نموا في السنوات الأخيرة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أن الجزر بدأت مؤخرا في تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية، تركز على التقليل من الاعتماد على صناعة صيد الأسماك عن طريق تنمية السياحة والاقتصاد الريفي، واجتذاب صناعات جديدة. وتحدد آخر خطة للجزر (٢٠١٠-٢٠١٥) رؤية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وتحسين نوعية الحياة، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات.

باء – مصائد الأسماك والزراعة والثروة الحيوانية

١١ – يمثل سمك الحبَّار، بنوعيه الطويل الزعانف والقصير الزعانف، الدعامة الأساسية لمصائد الإقليم واقتصاده. وفي السنوات الأخيرة، شهدت كمية الصيد من سمك الحبار الطويل الزعانف استقرارا نسبيا، في حين انخفضت كميات الصيد من سمك الحبار القصير الزعانف. وكلا النوعين لهما دورة حياة مدتها سنة واحدة. ويجري صيد سمك الحبار الطويل الزعانف في عدة مناطق وفي أعالي البحار. وعلاوة على هذين النوعين من سمك الحبار، يجري صيد عدد من الأنواع الزعنفية، منها سمك القد الصخري وسمك النازلي وسمك الغرناد النيوزيلندي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن إدارة مصائد الأسماك هي المسؤولة عن تسيير قطاع صيد الأسماك في الإقليم.

١٢ – كان أهم تغيير في الزراعة في السنوات الأخيرة هو نمو صناعة اللحوم ومواءمة الزراعة لإنتاج أغنام مزدوجة الغرض تزيد العائد من اللحوم والأصواف إلى أقصى حد. واستنادا إلى ما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تم تصدير ١,٧ مليون كيلوغرام من الصوف من الجزر في عام ٢٠١٠ وتجهيز ٠٠٠ ٤٥ من الأغنام والحملان في مجزر ساند باي للتصدير. ويطبق الإقليم خطة تمتد لخمس سنوات لدعم الزراعة. ووفقا للتقارير الإعلامية،

شهد عام ٢٠١١ إجراء عدة زيارات إلى منتجين ومجهزين للصوف واللحوم في الخارج من أجل تعزيز العلاقات والمبادلات التجارية.

جيم – السياحة

١٣ – السياحة مساهم كبير في اقتصاد الإقليم، وتقدر حصيلتها، كما أفيد سابقا، بنحو ٦,١ ملايين جنيه استرليني سنوياً. وقد حدث توسع كبير في قطاع السياحة في جزر فوكلاند (مالفيناس) في السنوات الأخيرة، إذ بلغ معدل الزيادة السنوية في الزائرين القادمين إلى الجزر ٥ في المائة. وأغلق موسم الرحلات السياحية البحرية ٢٠١٠/٢٠١١ على عدد إجماليه ٥٤٢ ٤٠ من الزوار القادمين. وأنفق المسافرون في رحلات سياحية بحرية زهاء ١,٤ مليون جنيه استرليني في الجزر، ٤٣ في المائة منها على الجولات السياحية، و ٣٨ في المائة على التسوق، و ١٦ في المائة على شراء المواد الغذائية والمشروبات.

دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٤ – يوجد في الإقليم حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق. ويستمر العمل في تطوير الطرق لربط المستوطنات والمزارع النائية. وبالإضافة إلى الطرق، تُقدم خدمات المواصلات عن طريق النقل البحري الساحلي للمستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والغربية والجزر النائية، وخدمة نقل منتظمة بالعبارات بين الجزيرتين الرئيسيتين، وخدمات للنقل الجوي المحلي.

١٥ – وفي عام ٢٠١١، واصلت شركة الخطوط الجوية ”لان إيرلايتز“ القيام برحلات أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس، في شيلي، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، شملت التوقف مرتين شهريا في ريو غاليغوس، الأرجنتين، وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. علاوة على ذلك، أُجيز القيام برحلات جوية خاصة عملا باتفاق تبادل المذكرات المتعلق بالرحلات الجوية والملاحة الجوية المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، كما أُجيز القيام بعدد من رحلات الإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى البر الرئيسي في الأرجنتين وشيلي. ويمكن الاطلاع على معلومات بهذا الشأن في الفرع الثامن أدناه.

١٦ – وردا على الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي أُجريت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، أصدرت الأرجنتين في شباط/فبراير ٢٠١٠ المرسوم الرئاسي ٢٠١٠/٢٥٦ ويقضي بالحصول على إذن للسفن التي ترسو في الموانئ الأرجنتينية أو التي تعبر المياه الأرجنتينية. وفي هذا الصدد، ذكرت الأرجنتين وغيرها من البلدان، وكذلك القمة

الأيبيرية الأمريكية، وقمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أن الجمعية العامة دعت في قرارها ٤٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، كلا طرفي النزاع إلى الامتناع عن إدخال تعديلات من جانب واحد على الوضع القائم. وفي ظل التنفيذ التدريجي لتلك القرارات، قررت البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إغلاق مرافئها أمام ''السفن التي ترفع العلم غير الشرعي لجزر مالفيناس''. (يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الوثيقتين A/AC.109/2011/14؛ و A/65/789، المرفق؛ وفي الفرعين الثامن والتاسع أدناه).

١٧ - وتعتبر المملكة المتحدة، من جانبها، أن المرسوم الرئاسي ٢٠١٠/٢٥٦ لا يتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. فحسب الدولة القائمة بالإدارة، قامت الأرجنتين مرارا، وبصورة انفرادية، خلال عام ٢٠١١، باتخاذ إجراءات مناوئة لترتيبات النقل للمجتمع الجزري الصغير (بما يتعارض وقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦) منتهكة بذلك الحق في المرور البريء وحرية الملاحة المنصوص عليهما في الاتفاقية. (يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الوثيقتين A/AC.109/2011/14؛ و A/65/850، المرفق؛ و في الفرع التاسع أدناه).

١٨ - وفيما يتعلق بالاتصالات، أدى إدخال خدمة الربط العريضة النطاق في الوسط الريفي في جميع أنحاء الجزيرة إلى تحسن الحالة داخل الإقليم وخارجه. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة، أن الإقليم يوجد به ما يزيد عن ١ ٠٠٠ حاسوب. وفي عام ٢٠١١، كان قرابة ٧٥ في المائة من المنازل موصولاً بخدمة الإنترنت العريضة النطاق.

١٩ - وتفي المزرعة الكبيرة لاستغلال طاقة الرياح في الإقليم بنسبة تناهز ٢٦ في المائة من احتياجات الكهرباء في الوسط الحضري. وقد جرى مؤخرا مضاعفة قدرتها، ويُتوقع نتيجة لذلك أن تفي الطاقة الريحية بنسبة ٤٠ في المائة من الاحتياجات الكهربائية للوسط الحضري في الإقليم. وعلى نطاق أقل، توفر العنفات العاملة بالرياح الطاقة إلى المزارع المترلية والمستوطنات الصغيرة.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

٢٠ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تعمل جزر فوكلاند (مالفيناس) على إعمال عدد من المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالبيئة. وترفض الأرجنتين، من جهتها، التطبيق الإقليمي لتلك المعاهدات والاتفاقيات الذي تقوم به المملكة المتحدة، على أساس أن الإقليم، بالإضافة إلى المناطق البحرية المحيطة، يشكل جزءا لا يتجزأ من الأرجنتين.

٢١ - وفي عام ٢٠١١، شملت المشاريع البيئية حفظ طيور البطريق، والقضاء على الجرذان، وإقامة شبكة من المناطق المحمية بغية الوفاء بالالتزامات الدولية، وقد احتجت عليها الأرجنتين رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، أشارت دراسة استقصائية أجريت في ذات السنة إلى أن أكثر أنواع الحطام البحري شيوعا على طول شواطئ الإقليم هو الحطام البلاستيكي الناشئ من أنشطة السفن في البحر أو من مواقع دفن النفايات المجاورة، التي تفيد التقارير أن معظمها يقع بالقرب من المناطق الساحلية.

٢٢ - واستمر التنقيب عن الهيدروكربونات في البحر عام ٢٠١١ وسط احتجاج من الأرجنتين، ودول أعضاء أخرى، ومنظمات إقليمية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أعلن اثنان من أصحاب التراخيص عن اكتشاف للنفط والغاز، وأشار أحدهما إلى أنه يرى أن الاكتشاف يمكن استغلاله تجاريا. (يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الوثيقة A/AC.109/2011/14؛ وفي الفرع السابق، والفرع المتعلق بالمنظمات والمنتديات الدولية الوارد أدناه).

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٣ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس). والأرجنتين من جهتها ترفض دائماً التطبيق الإقليمي الذي تقوم به المملكة المتحدة لمختلف تلك الصكوك، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلا عن تسمية الإقليم بأنه من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى. (ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الوثيقة A/AC.109/2011/14).

باء - الصحة العامة

٢٤ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تعد الحالة الصحية العامة في جزر فوكلاند (مالفيناس) حالة طيبة. فمعظم خدمات العلاج الطبي وعلاج الأسنان تُقدم بالمجان لجميع المقيمين بموجب اتفاق صحي.

جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٥ – وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على إلزام جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ عاما بسداد اشتراكات شهرية ثابتة. ولمعالجة حالات المشقة والعجز، يُعمل بنظام يوفر مِنَح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.

دال – التعليم

٢٦ – التعليم في جزر فوكلاند (مالفيناس) مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاما، ويُتاح الحصول على التعليم قبل المدرسي (الحضانة) بدءا من سن الرابعة. وفي عام ٢٠١١، جرى تسجيل نحو ٣٨٠ تلميذا.

٢٧ – ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بحقوق متساوية للالتحاق بنظام التعليم العام الأرجنتيني. وترد معلومات إضافية عن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١١ عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/66/68، الفرع ثانيا – باء).

سادسا – إزالة الألغام والمسائل المتصلة بذلك

٢٨ – تلتزم الدول الأطراف بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧، المعروفة أيضا باسم اتفاقية أوتاوا، بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق المزروعة بالألغام في غضون ١٠ سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ما لم يمنح تمديد بموجب الاتفاقية.

٢٩ – وتقرر في الاجتماع التاسع للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، منح المملكة المتحدة تمديدا حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩، وقررت المملكة المتحدة أن تمضي في إزالة الألغام في أربع مناطق مزروعة بالألغام في الإقليم. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، انتهى برنامج إزالة الألغام من المواقع الأربعة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تبدأ في عام ٢٠١٢ مرحلة تكميلية من ثلاثة أشهر لإزالة الألغام.

٣٠ – وكما أفيد سابقا، وافق المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على الاستجابة لطلب الأرجنتين تمديدا حتى ١ كانون الثاني/يناير

٢٠٢٠. وفي الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الذي عُقد في بنوم بنه في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ذكرت الأرجنتين أنها ستنفذ خطة إزالة الألغام فور تمكنها من ممارسة سلطتها على المناطق المعنية، التي هي موضوع نزاع على السيادة، أو متى توصلت الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى اتفاق بشأن إحراز تقدم في هذه الخطة.

سابعا – الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية

٣١ – وفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، تشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مختلف منتديات الكومنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، وفي منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي، الذي أنشئ في عام ٢٠١٠. كما يشارك ممثلون عن الحكومة، بصفتهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في المناقشات التي تتناول مختلف المسائل التي تؤثر على مصالحهم.

ثامنا – نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

٣٢ – خلال اجتماعات عقدت في عام ٢٠١١، تناولت كيانات حكومية دولية – منها منظمات إقليمية ودون إقليمية، مثل الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ والصين (نيويورك، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كاراكاس، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية (سان سلفادور، ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١)، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (أسونسيون، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ ومونتيفيديو، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية (أسونسيون، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، والقمة الإيبيرية الأمريكية (أسونسيون، ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١) ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية (كاراكاس، ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢) – مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) وأكدت مجددا في جملة أمور ضرورة استئناف الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للنزاع. ورفضت بعض تلك المنظمات أيضا أنشطة المملكة المتحدة المذكورة آنفا المتعلقة بالهيدروكربونات والمتصلة بالمجال العسكري.

٣٣ – وعلاوة على ذلك، فإن بعض المنتديات السالفة الذكر، ومنها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، طلبت إلى الأمين العام أن يبذل مجددا مساعيه الحميدة بخصوص هذه المسألة وأن يبقيها على علم بما يجري. ففي أثناء

الاجتماع المعقود في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، سلم وزير خارجية الأرجنتين الأمين العام رسالة موقعة من رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تطلب إليه أن يجدد مهمة المساعي الحميدة التي أوكلتها إياه الجمعية العامة لإيجاد حل للنزاع على السيادة. وعلاوة على ذلك، طلب الممثل الدائم لشيلي، أوكتافيو إيراسوريز غيليسلستي، إلى الأمين العام، خلال اجتماع عقده بصفته ممثلا للرئاسة المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أن يبذل مجددا مساعيه الحميدة. (يمكن الاطلاع على معلومات إضافية في الوثائق A/65/812، المرفق؛ و A/66/388، المرفق؛ و A/66/548، المرفق؛ و A/66/549، المرفق؛ و A/66/653، المرفق؛ و A/66/606، المرفق).

٣٤ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ليست المملكة المتحدة عضوا في المنظمات المذكورة أعلاه، باستثناء الاتحاد الأوروبي، كما أنها لم تكن ممثلة في أي من الاجتماعات المذكورة آنفا، باستثناء اجتماع منظمة الدول الأمريكية حيث تتمتع المملكة المتحدة بمركز مراقب. وعلاوة على ذلك، وافق المنتدى الوزاري السابع للمملكة المتحدة والبلدان الكاريبية، الذي يرأسه وزير خارجية المملكة ورئيس مجلس الجماعة الكاريبية للعلاقات الخارجية والعلاقات بين دول الجماعة، والذي عُقد في غرينادا يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على جملة أمور منها ''دعم مبدأ وحق تقرير المصير لجميع الشعوب، بما في ذلك سكان جزر فوكلاند'' (انظر أيضا A/65/850؛ والفرع العاشر أدناه).

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٥ - في إطار ممارسة الحق في الرد على الملاحظات التي أبدتها رئيسة الأرجنتين في الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعادت المملكة المتحدة تأكيد جملة أمور منها أنه لا يمكن ''أن تجري أي مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما لم يعرب سكانها عن رغبتهم في ذلك وليس قبل إعرابهم عن هذه الرغبة''، وأن مبدأ تقرير المصير ''يشكل ركيزة موقفنا بشأن جزر فوكلاند''. وأشارت المملكة المتحدة كذلك إلى أن ''لحكومة جزر فوكلاند الحق في تطوير كل من مصائد الأسماك والصناعات الهيدروكربونية ضمن مياهها الإقليمية. وهذا الحق جزء لا يتجزأ من الحق في تقرير المصير، الوارد على نحو صريح في المادة ١ (٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية''، وأنه ''لا تزال المملكة المتحدة تؤمن بأن هناك الكثير من فرص التعاون في جنوب المحيط الأطلسي. إلا أن جمهورية الأرجنتين اختارت، في السنوات الأخيرة، رفض هذه الفرص'' (انظر A/66/385، المرفق).

٣٦ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن ديفيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، ذكّر من جديد في الرسالة السنوية التي وجهها إلى الإقليم بمناسبة الاحتفال بالعام الجديد، ٢٠١٢، بالتزام المملكة المتحدة تجاه سكان الجزر، وأشار إلى أن ''الأرجنتين تواصل جهودها غير المبررة ذات النتائج العكسية لتعطيل حركة النقل البحري حول الجزر وردع مؤسسات الأعمال التجارية عن مباشرة التجارة المشروعة''، مضيفا قوله: ''إني أعتقد اعتقاداً راسخاً أن من مصلحتنا أن نقيم علاقة بناءة مع الأرجنتين. فمن الممكن التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن قضايا من قبيل الاقتصاد العالمي وتغير المناخ. وإننا نريد أن نتعاون مع الأرجنتين في هذين المجالين. لكن حكومة الأرجنتين تواصل إصدار بيانات تطعن في حقكم في تقرير المصير، ولا يمكن أن نقبل ذلك إطلاقا''. وقال رئيس الوزراء كذلك: ''اسمحوا لي إذن أن أكون واضحا تماما. إننا سنحافظ دوما على التزامنا تجاهكم في أي مسألة تتعلق بالسيادة. فحقكم في تقرير المصير هو حجر الزاوية لسياستنا. ولن نتفاوض أبدا بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما لم تعبروا، أنتم سكان الجزر، عن رغبتكم في ذلك. وليس ثمة من ديمقراطية تستطيع أن تقوم بخلاف ذلك''.

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٣٧ - كما يتضح من الوثائق الرسمية للدورة السادسة والستين للجمعية العامة (A/66/PV.11)، قالت رئيسة الأرجنتين، كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، في خطابها أمام الجمعية العامة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في جملة ما قالته بصدد جزر فوكلاند (مالفيناس) أن ١٠ قرارات للجمعية العامة و ٢٩ قرارا للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، و ١١ قرارا و ٨ إعلانات لمنظمة الدول الأمريكية، إضافة إلى قرارات منتديات شتى ، من قبيل المنتديات الأيبيرية الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق المشتَركة لبلدان المخروط الجنوبي، واجتماعات البلدان العربية والأفريقية، طالبت بحلّ مسألة السيادة.

٣٨ - واستطردت قائلة إن المملكة المتحدة قد ''رفضت ... القيام بذلك رفضاً منهجياً، واستخدمت بوضوح وضعها بصفتها عضواً متمتّعاً بحق النقض في مجلس الأمن لبلوغ تلك الغاية''. وأضافت الرئيسة أن الأرجنتين ستنتظر فترة معقولة من الوقت، وإذا لم يرشح أيّ شيء، ستضطر للبدء باستعراض التفاهمات المؤقتة بين البلدين التي لا تزال نافذة، وبخاصة البيان المشترك وتبادل الرسائل المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن رحلات جوية أسبوعية منتظمة للخطوط الجوية الشيلية ''لان إيرلاينتر'' بين بونتا أريناس والجزر مع توقُّفَين شهريين، واحد لكل اتجاه، في ريو غاليغوس. وأضافت أن الأرجنتين ليست لديها أية نيّة لزيادة تفاقم الحالة لأي طرف، ولكنها ترى أن من الإنصاف أن تُدرك الجمعية العامة

والمملكة المتحدة أنه يجب أن يكون هناك امتثال للقرارات. وختمت المتحدثة كلامها بالدعوة إلى الحوار مع المملكة المتحدة والحوار بين جميع أعضاء الجمعية العامة بشأن النزاع.

٣٩ - ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن موقف حكومة الأرجنتين في الفرع عاشرا - ألف أدناه.

عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٠ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستيها السادسة والسابعة المعقودتين في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١، على نحو ما ورد في محضري الجلستين A/AC.109/2011/SR.6 و 7. وقررت اللجنة الخاصة في جلستها السادسة الاستجابة إلى طلبات وفود كل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو والسلفادور وغواتيمالا وغيانا الرامية إلى المشاركة في نظر اللجنة في هذا البند.

٤١ - وفي الجلسة السادسة أيضا، استمعت اللجنة الخاصة إلى بيانين أدلى بهما روجر إدواردز وريتشارد ''ديك'' سول من الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند (مالفيناس). وأدلى ببيان أيضا كل من ماريا أنخليكا فرنيت وأليخاندرو بيتس.

٤٢ - وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل شيلي، باسم إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا ونيكاراغوا، مشروع القرار A/AC.109/2011/L.7 الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها السادسة دون تصويت. وأعادت اللجنة الخاصة في هذا القرار تأكيدها أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتمثل في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو التوصل إلى تسوية النزاع عن طريق التفاوض، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

٤٣ - وأدلى وزير خارجية الأرجنتين ببيان في الجلسة السادسة للجنة الخاصة، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١. ومما جاء في كلام وزير الخارجية، حسب ما ورد في المحضر الموجز للجلسة، تكراره التأكيد على ''حقوق جمهورية الأرجنتين التي لا يمكن التنازل عنها ولا تسقط بالتقادم في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها''. وأفاد أن الجمعية العامة وصفت، بقرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠)، حالة الجزر بأنها نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. ومضى قائلا إن المصالح الاستراتيجية والمالية للمملكة المتحدة انعكست بوضوح في ''تنقيبها غير المشروع عن الموارد

الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في الأرخبيل والمياه المتنازع عليهما، واستغلال تلك الموارد''. واعتبر أن تلك الأنشطة تمثل إهانة للأرجنتين ولبلدان أخرى في المنطقة.

٤٤ - وأضاف المتحدث أن إجراء مناورات عسكرية في الجزر، بما في ذلك إطلاق الصواريخ، هو أمر يسبب القلق للمنطقة بأسرها، لأنه ينتهك أبسط القواعد بشأن سلامة الملاحة وسلامة الأرواح في البحر. وأن الأرجنتين تظل من جانبها مدافعا قويا عن حق تقرير المصير متى كان ذلك الحق منطبقا؛ ولكن ذلك الحق لا ينطبق على حالة جزر مالفيناس، لأن سكانها كانوا من الرعايا البريطانيين وليسوا شعبا مستعمرا. ولم تعارض الأرجنتين التعاون مع المملكة المتحدة بشأن المسائل العملية المتعلقة بحالة الأمر الواقع في جنوب المحيط الأطلسي، وذلك بهدف تهيئة إطار مناسب لاستئناف المفاوضات. وأن الأرجنتين على استعداد للوفاء بالواجب الواقع على كلا الطرفين باستئناف مفاوضات السيادة. إلا أن رفض المملكة المتحدة الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي يثير القلق على وجه الخصوص نظرا إلى أنها عضو دائم في مجلس الأمن، وهو الهيئة التي يتمثل الغرض الرئيسي منها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

٤٥ - واختتم وزير الخارجية كلامه قائلا إن الأرجنتين تعلق أهمية كبيرة على مهمة المساعي الحميدة التي عُهد بها إلى الأمين العام كوسيلة لجلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وقد طلب رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية مؤخرا من الأمين العام تجديد جهوده في هذا الصد (انظر A/AC.109/2011/ SR.6).

٤٦ - وفي الجلستين السادسة والسابعة للجنة الخاصة، أدلى أيضا ببيانات بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ممثلو كل من إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والصين وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وكوبا وكوت ديفوار (باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية) وإندونيسيا وباراغواي ومالي ونيكاراغوا (باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها) والاتحاد الروسي وأوروغواي وبيرو والجمهورية العربية السورية وسيراليون وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (انظر A/AC.109/2011/ SR.6 و 7).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٧ - في ٣ و ٦ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أثناء مناقشة مسائل إنهاء الاستعمار في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، أشارت وفود كل من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا إلى مسألة جزر فوكلاند

(مالفيناس)، على النحو الوارد في محاضر الجلسات A/C.4/66/SR.2 و A/C.4/66/SR.5 و A/C.4/66/SR.6).

٤٨ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تحدثت ممثلة أوروغواي، باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والدولة الطرف في عملية الانضمام، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، والدول المنتسبة وهي إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وشيلي وكولومبيا، فقالت في جملة أمور إنها تكرر دعمها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع المتعلق بالسيادة على ''جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية، وجزر ساندوتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها'' التي أعيد تأكيدها في البيان المشترك لرؤساء الدول الأطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الاجتماع الحادي والأربعين لمجلس السوق المشتركة. وأفادت المتحدثة أن البيان يشير إلى أن اعتماد تدابير انفرادية أمر لا يتفق ومقررات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ففي المناسبة نفسها، أصدر رؤساء البلدان المعنية إعلانا خاصا أعلنوا فيه رفضهم لبيانات وزير الدفاع البريطاني بشأن نشر طائرات قتال وقوة بحرية في ''منطقة جزر مالفيناس''، فضلا عن قيام حكومة المملكة المتحدة بإجراء مناورات عسكرية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من الإقليم (انظر A/C.4/66/SR.2).

٤٩ - وفي الجلسة ذاتها، تحدث ممثل شيلي، باسم مجموعة ريو، فأعاد تأكيد تأييد المجموعة للحقوق المشروعة للأرجنتين في نزاع السيادة مع المملكة المتحدة؛ وأشار إلى إعلانها وبيانها الخاص المتعلقين بالتنقيب عن أنواع الوقود الأحفوري في الجرف القاري المحيط بالجزر، اللذين اعتمدهما رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعون في مؤتمر قمة الوحدة المعقود في المكسيك يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠؛ ورفض أيضا الأنشطة العسكرية التي تقوم بها المملكة المتحدة في الجزر، لمخالفتها لسياسة المنطقة المتمثلة في السعي إلى إيجاد حل للنزاع بالوسائل السلمية، مشيرا إلى الإعلان الصادر بشأن هذه المسألة في سانتياغو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر A/C.4/66/SR.2).

٥٠ - وفي الجلسة نفسها، أفاد نائب الممثل الدائم للأرجنتين بجملة أمور منها أن استمرار وجود حالات استعمار في أشكال مختلفة يشكل جريمة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ومبادئ القانون الدولي المجسدة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د-٢٥). كما أفاد أن المملكة المتحدة تقوم من جانب واحد بعمليات غير شرعية لاستكشاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستغلالها في الأرخبيلات والمناطق المائية المتنازع عليها، في انتهاك لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وعلاوة على ذلك،

فإنها تجري مناورات عسكرية، تتضمن إطلاق صواريخ من الإقليم، وهي مناورات لا تنتهك القرار المشار إليه أعلاه فحسب، ولكنها تعوق أيضا التنفيذ التام لمعايير السلامة البحرية للمنظمة البحرية الدولية، وتخالف سياسة المنطقة المتمثلة في السعي إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع. وختم كلمته بالقول إن حكومته أعادت في كل مناسبة من المناسبات تأكيد استعدادها للتفاوض من أجل الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بتسوية النزاع؛ وبوسع المملكة المتحدة الآن الوفاء بالتزامها، كعضو في الأمم المتحدة، بمحاولة التوصل إلى تسوية (انظر A/C.4/66/SR.2).

٥١ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تحدث ممثل غيانا، باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، فأعاد تأكيد جملة أمور منها الدعم القوي للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في نزاع السيادة على ''جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها''. وأفاد أن الأمين العام ينبغي له أن يواصل بذل مساعيه الحميدة للتوصل إلى استئناف المفاوضات. وعلاوة على ذلك، أشار المتحدث إلى إعلان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بشأن التعاون فيما يتعلق بتحركات معينة للسفن المسافرة إلى الجزر، ولا سيما التزام أعضاء الاتحاد باعتماد تدابير تنظيمية ملائمة لمنع دخول موانئ بلدانهم على ''السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني''؛ وبإبلاغ حكومة الأرجنتين عن أي سفن أو قطع بحرية تسافر إلى الجزر حاملة شحنات يتم استخدامها في أنشطة الهيدروكربون و/أو أنشطة التعدين غير المشروعة فوق الجرف القاري للأرجنتين. وختم الممثل كلمته بالقول إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يرفض إجراء المملكة المتحدة لمناورات عسكرية في الجزر، لمخالفتها سياسة المنطقة المتمثلة في السعي إلى حل النزاع بالوسائل السلمية حصرا (انظر A/C.4/66/SR.5).

٥٢ - وفي إطار ممارسة حق الرد، كرر ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة الإعراب عن موقفي حكومتيهما في عدد من المرات خلال مداولات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/66/SR.2 و A/C.4/66/SR.5 و A/C.4/66/SR.6).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٣ - قضت الجمعية العامة، بقرارها ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بإبقاء البند المعنون ''مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)'' على جدول الأعمال للنظر فيه متى قدمت دولة من الدول الأعضاء إخطارا. ولم يرد إلى الجمعية العامة حتى تاريخ صدور ورقة العمل هذه أي إخطار بذلك من أي دولة من الدول الأعضاء.